

افتتاحية العدد

Editorial

رئيس التحرير: د. سعيد بنتاجر
By Editor: Dr. Said Bentajar



ما زالت إشكالية الحداثة في الفكر الإسلامي العربي تطرح بأوجه مختلفة، وما زلنا نواجه نفس الحلول وإن بصيغ مختلفة. ولعل العودة إلى طريقة تعامل الفكر الإسلامي العربي مع الظواهر والمعارف الداخلية عليهما في الماضي قد ينير لنا سبيلاً لفهم تعامله المعاصر مع الحداثة؛ فقد اتسم الفكر الإسلامي والعربي بخاصية لطيفة في تعامله مع العلوم الداخلية، والمنطق أبرز أنموذج لذلك. فقد نبه عدد من الباحثين من تخصصات مختلفة - أصول الفقه وعلم الكلام والنحو والبلاغة على سبيل المثال - إلى أن العلماء في هذه العلوم رفضوا المنطق جملة وتفصيلاً في بادئ الأمر ثم ما لبث أن دخل إليها بطريق التسرب اللطيف حتى استولى على جماع المنهج المعتمد أو أكثره، ف يأتي لاحقاً وبعد أجيال من يبحث في هذا العلم عن الأصيل والدخيل بدعوى التجديد واطراح الدخيل. لكن المثير للانتباه في الأمر أن التسرب اللطيف الذي ذكرناه إنما سهل أمره العلماء الذي رفضوا المنطق، فكان منهجهم الخفي يخالف رفضهم الصريح.

ولعل قياس منهج تعامل الفكر الإسلامي العربي مع الحداثة بمنهج تعامله مع المنطق قد يُجازِر رغم وجود الفارق بين المقيس والمقيس عليه. فقد دخلت الحداثة بدون استئذان في سياق تاريخي اضطررت فيه الحضارات الإسلامية العربية والغربية إلى اللقاء المباشر، فكان لقاء عنيفاً انتبهت فيه الحضارة الإسلامية العربية إلى الفارق المادي والتنظيمي الكبير بينها وبين الغرب. وقد افترق الناس في الأخذ بمقتضيات الحداثة على نفس سبل افتراقهم في طريقة التعامل مع المنطق، بين قابل بلا شرط





الراهنة إزاء العلاقة بين التراث والحداثة إلى مقام أكثر تركيباً وتعقيداً، جرى فيه استحضار هذا الامتزاج من زاويتين: **زاوية تقرر أن هذا الامتزاج أمر لا مفر منه لما تحمله الحادثة من قوة جارفة لا يقف في مواجهتها عائق، وأن المطلوب هو اختيار السباحة مع تيارها أو الانجرار للاضطراري في مسار هذا التيار فتكون الحادثة بهذا المعنى قدر لا مفر منه، والأولى هو مسيرة منطقها القوي اختياراً؛ وزاوية مخالفة.** تقرر أن الحادثة الغربية تعاني من النواقص والمساوئ ما يدفع الفكر الإسلامي إلى طلب التخلص من مقولاتها الخفية التي تسربت إلى العقل الإسلامي العربي، وإعمال آليات النقد في تلقي المفاهيم والأفكار الغربية بالفحص حتى تتبيّن جدواها في الإثمار والإنتاج فيها، من جهة؛ وإلى الأخذ بمباديء التأصيل والإبداع في تطوير وإنتاج المضامين الثقافية الإسلامية العربية، بحيث يكون دور التأصيل هو إقامة الوصل بين الجديد من هذه المضامين والأصول التي بنيت عليها هذه الثقافة، ويكون دور الإبداع هو إنتاج مضامين جديدة.

ليست الحادثة مجرد اقتراح نظري للقبول أو الرفض، بل هي موجة جارفة تجمع بين البعد النظري والبعد العملي؛ فهي أيديولوجيا ونموذج ثقافي ونمط

وارفض بلا هوادة ومتوسط في القول يقبل بما يناسب ويرفض ما لا يناسب. غير أن ما يهمنا، هنا، أن الموقف الأقوى في بداية الأمر إنما يكون للرفض الصريح المباشر، وهو الذي استطعن بدون انتباه استثماراً خفياً وغير مباشر لمناهج الحادثة وأدواتها أو على الأقل لأسئلتها وتمييزاتها. فكان الاتجاه السلفي النهضوي (الأفغاني ومحمد عبده ورشيد رضا وغيرهم)، الذي قدم كاتجاه رافض للحداثة وداع إلى العودة إلى التراث لاستلهام أصول النهضة المطلوبة، ممن كان لهم الأثر الأكبر في استدخال مفاهيم حديثة في الفكر الإسلامي. أكثر من الحداثيين الصرحاء المباشرين. وذلك لاقتراب لغتهم من لغة الفكر الإسلامي ولاجتهادهم في "إخفاء" المفاهيم الحديثة بمصطلحات تراوحة بقصد التأصيل. لكن متابعة تطور الاتجاه الإسلامي يلمح هذا الاتجاه إلى تبني المقولات الحديثة الصريحة في الفكر والعلم والسياسة بدل المفاهيم الأصلية، أو صار الأمر إلى "أسلمة" هذه المقولات وتعريفها، وهي مرحلة بلغ فيها تأثير الحادثة في مضمون الفكر الإسلامي والواقع التاريخي الإسلامي العربي مدى ملحوظاً.

وبناءً لذلك، ارتفعت المواقف الفكرية

الأسس المعرفية والرهانات الأخلاقية لفلسفة طه عبد الرحمن في الحداثة. حيث استعرض في دراسته الموسومة بـ"فلسفة الحداثة الإسلامية عند طه عبد الرحمن: الأسس الفكرية والرهانات الأخلاقية"، الانتقادات التي وجهها طه عبد الرحمن للحداثة الغربية ورديفتها "الحداثة العربية المنقوله" كاشفاً عن حدودها وأعطابها وآفاتها، ومنها افتقادها شرطياً "الإبداع" و"الاستقلال". ولخص الباحث معالم الحداثة الإسلامية التي يقتربها طه عبد الرحمن بوصفها أنموذجاً بدليلاً مستنداً في ذلك إلى تصوره لـ"روح الحداثة" الذي تصدر عنه كل التطبيقات المختلفة، ومنها التطبيق الغربي.

وقد سعى الباحث بوعبد العزدهار في دراسته "الفكر الإصلاحي الخلدوني وسؤال المواكبة للنسق المجتمعي المعاصر". إلى دراسة نموذج تاريخي إسلامي عربي في التعامل مع الحداثة وتحدياتها في علاقتها مع التراث. وذلك بدراسة مشروع خير الدين التونسي بوصفه أنموذجاً لرصد استحضار التراث الإسلامي العربي. ممثلاً في فكر ابن خلدون ومفاهيمه ومقولاته. في مشروعه الإصلاحي الحضاري، الذي أراد به الاستفادة من تجربة الحداثة الأوروبية. وفي مقاربة تقويمية لمفهوم مركزي

علمي تقني. كما أنها سيرورة تاريخية اجتماعية. وقد بلغ تغلغلها في الفكر والممارسة في بعديهما الفردي والجماعي في المجال الإسلامي العربي المبلغ الذي أشرنا إليه حتى صارت جزءاً منا شئنا أم أبينا؛ لكنها في المقابل ليست القدر المحتموم ولا الواقع الحتمي الذي ليس للإنسان إزاءه إرادة وفعل. وإنما هي ظاهرة إنسانية وجبل على الإنسان، المسلم العربي هنا، أن يتصدى لها بما تستحق من ترو ونظر وقرار وعمل؛ أخذًا أو طرحاً. وذلك إيماناً بقدرة الإنسان المسلم العربي على صناعة واقعه من حيث حقه في المبادرة والقرار باعتباره ذا إرادة وحرية وفعل، من جهة؛ وبما يتوافق مع قيمه الأخلاقية وخصوصياته الثقافية، من جهة أخرى. بين هذا وذاك، يبقى الفكر الإسلامي العربي اليوم في معضلة علاقته بالحداثة متراجحاً بين قوة التاريخ والواقع الدافعة إلى الأخذ بمقتضيات الحداثة من حيث هي تجل لروح الحضارة المعاصرة وبين قوة الحرية والأخلاق التي توفر للإنسان إمكانية اتخاذ القرار بعد التفكير في الأصول والمنطلقات من جهة؛ وفي المزايا والآلات من جهة ثانية.

ارتبطت أغلب مواد هذا العدد بمسألة الحداثة بطريق مباشر أو غير مباشر فقد تولى الباحث العياشي ادراوي دراسة



مختلف ملابسات وسياسات الظاهرة المدرسة، وتستدعي ضرورة الخروج من الحقل الأكاديمي التخصصي إلى الاستعانة بحقول أخرى. وقد حاول الباحثان استكناه هذا التوجه عند باومان في دراسته للحداثة وتحدياته الاجتماعية والأخلاقية وطابعها السائل، وفي نموذج صناعة "الهولوكوست".

وفي موضوع ذي صلة بمسألة التقاطع المعرفي، خصص الباحث مصطفى العادل قراءة مطولة لكتاب "تدخل المعرف ونهاية التخصص"، ضمنها عرضاً وتحليلاً ومناقشة لأهم أفكار الكتاب بخصوص مسألة تكامل المعرف وتقاطعها. وركز في تناوله للكتاب على تحديد المفهوم من التداخل المعرفي والوشائج المفهومية بينه وبين مفاهيم أخرى قريبة والأسباب الحاكمة للجدلية القائمة بين التخصص والتداخل المعرفي، وحدود نجاح التداخل المعرفي بين المعرف في العصر الحديث. كما استعرض الباحث التحليلات التي أوردها الكاتب بخصوص وجود وطبيعة التكامل المعرفي الموجود في المعرفة الإسلامية، وعند علمين كبارين من أعلامها، وهما أبو حامد الغزالى وتقي الدين ابن تيمية. وليس بعيداً عن الهم التحدى العربي، وإن كان هذه المرة بوجه متفرد

من مفاهيم الحداثة، دعا الباحث "عبد المنعم الشقيري" في دراسته الموسومة بـ"أنترولوجيا العقلنة: مقتضيات المفهوم وإشكالاته" إلى تجديد النظر في مفهوم العقلنة الذي قدم في الفكر الإنساني، والعربى الإسلامى بالطبع، بأوجه مختلفة ترتكز أساساً على المعرفة العلمية والقوة التكنولوجية والهيمنة الاقتصادية وقوه السلاح. وقد لفت الانتباه، في آخر الأمر بعد تحليل لدلائل مفهوم العقلنة، وأبعادها الآلية والصورية، إلى أن الأولى هو استرداد أساسها وجواهرها المتمثل في مدى قدرتها ومفعولها التعبوي والأخلاقي، ولا يكون ذلك في نظره إلا باللجوء إلى تبني نزعة ثقافية تعددية منفتحة لا تنحصر في مركبة موهومة، والأخذ بعقلنة تواصلية تأخذ السياقات الاجتماعية بعين الاعتبار.

ومن زاوية نقدية اجتماعية، اختار الباحثان "فاروق بن خرف الله" و"محمد غازي". في مقالهما "نظريّة التقاطع المعرفي في علم الاجتماع، زيغمونت باومان أنموذجًا". عرض نموذج لمقاربة تستلهم وتتوسل بمنهج التقاطع المعرفي عند المفكر وعالم الاجتماع البولندي "زيغمونت باومان". فقد صارت نظرية التقاطع المعرفي ملجاً لكل مقاربة تروم أن تأخذ بالاعتبار والدراسة

وفي هذا الإطار بغض النظر عن خلفيته الفكرية والأخلاقية، هي الأساس في بناء مشروع الحق والديمقراطية بوصفه مشروعًا تعليميًّا وأسلوبًا مُعاشًا يوميًّا؛ وفي النص المترجم الثاني، وهو مقال لـ"فضل الرحمن" موسوم بـ"تأثير الحداثة في الإسلام" والذي ترجمه وعلق عليه الباحث "منير تمودن"، توالي "فضل الرحمن" دراسة جوانب من العلاقة الشائكة بين الإسلام والحداثة، من جهة تدقيق طبيعة هذه العلاقة وتحديد عدد من نقاط المواجهة، كما استعرض نماذج لكيفية تعامل علماء الإسلام، خاصة في شبه القارة الهندية، مع التحديات التي فرضتها الحداثة على الإسلام، نظرًا وممارسة.

ولم تغب الصيغة القديمة من النقاش الذي نجده الآن بين الإسلام والحداثة عن هذا العدد، وهي الصيغة التي مثلها في الجدل بين العقل والنقل؛ فقد خصص الباحث محمد الشهبي مقاله الموسوم بـ"القانون الكلي الكلامي" لبيان الكيفية التي حرص بها علماء الكلام على الوصل بين العقل والنقل، بواسطة قانون كلي نظم يحدد في الأصل والفرع منهما. كما أظهر تحليل الباحث التأسيس المنهجي الكلامي للتكامل بين العلوم بتحكيم هذا القانون الكلي كما نظر إليه الأشاعرة وأبن تيمية. وقد توخى الباحث إبراز الجوانب

وعملي، اقترح الباحث في علوم التربية "حمادي الموقت" مشروع "المخيم اللغوي العربي" بوصفه فكرة عملية لتسويق اللغة العربية تسويقًا سياحيًّا بواسطة منهجية الغمس اللغوي التي تحقق أهدافهما اصطدام فضاء لتعلم اللسان العربي، وقد قدم الباحث مشروعه ببيان فلسفته أولاً، والمقررات العملية لتطبيقه ثانًيا.

ولم تخرج الترجمتان المنشورتان في هذا العدد عن موضوعة الحداثة؛ تمثلت الترجمة الأولى في الدراسة الموسومة بـ"الحق والديمقراطية: العودة نحو المقاربة الإجرائية لـ"هابرماس"" للباحث الكندي "بيارن مالكفيك"، وترجمها الباحثان جواق سمير وشوار سندس. والتي وضعت على طاولة البحث العلاقة بين الحق والديمقراطية في إطار الفلسفة السياسية التي تبناها الفيلسوف الألماني يورغن هابرماس. وما جعل هذه العلاقة بين المفهومين تصل إلى درجة من الوثاقة والترابط هو المجال العمومي الذي يمثل الإطار الجامع والوحيد لاتخاذ القرار السياسي بوجود تعددية ثقافية واثنية وعقدية، واقتراح هابرماس النقاش العمومي بوصفه منهجاً تواصلياً إجرائيًّا مؤطّراً لتدبير الاختلاف واتخاذ القرار في إطار المجال العمومي. وبهذا تكون مشاركة المواطن، ضمن هذا النقاش



العلوم، وليس هذا الحوار من جنس الحوارات الثقافية العامة، بل هو حوار تخصصي مفيد. أجاب فيه الأستاذ الدكتور ببراعة ودقة وتفصيل على الأسئلة التأسيسية التي طرحتها الباحث عبد الكريم جندي حول طبيعة هذا الحقل وتاريخه ومدارسه، وكذا التلقي العربي لهذا العلم، إضافة إلى علاقته بالعلوم والمعارف السائدة في عالمنا الإسلامي العربي.

التي تظهر راهنية هذا الموضوع لبيان إمكانية الاستفادة من منهج العلماء في معالجتهم إشكالية العلاقة بين العقل والنقل وصياغتهم للقانون الكلي. واستثماره فيتناول إشكالية معاصرة شبيهة بها وهي العلاقة بين "العلم والوحى" نظراً لهيمنة العلوم البحثة ومناهجها التجريبية، وهذا الأمر متاح وفق صيغة القانون الكلي العامة.

وسيأ على السنة الحميده لدورية "نماء". يختتم العدد بحوار شيق وعميق ومفيد مع عالم الاجتماع العربي الأستاذ الدكتور ساري حنفي حول حقل معرفي قليل الذكر في مجالنا الأكاديمي العربي. عظيم الفائدة النظرية والعملية، خاصة في سياقنا المعاصر، وهو علم اجتماع

